

## البَابُ الْأَوَّلُ

### التحقيق عند القدماء

- الفصل الأول: التحقيق في عصر الرواية والتدوين.
- الفصل الثاني: منهج التحقيق عند القدماء من العرب.

obeikandi.com

## الفصل الأول

### التحقيق في عصر الرواية والتدوين

كان العرب في جاهليتهم ينتجون أدباً - شعراً ونثراً - فيما يجد لهم من مناسبات، وما يعرض لهم من أحداث، فقد تدعو دواعٍ للخطابة فيخطبون وللمثل فيضربون، وللشعر فيشعرون.

وكان يقابل هذا النتائج عملية أخرى مكتملة لها، وهي عملية حفظ هذا النتاج، فقد كان النص الأدبي يلقي شفهيًا، وربما كان هناك من الأدباء من يدون أثره الأدبي، ولكن يبدو أن ذلك كان قليلاً ونادرًا؛ نظرًا لشيوع الأمية، وعدم معرفة الكتابة بين كثير منهم، هذا هو ما تطمئن إليه النفس.

أما ما ذهب إليه الدكتور نجيب البهيتي أن «الأمية في العرب أسطورة، والرواية الشفوية منفردة للشعر العربي أسطورة كذلك»<sup>(١)</sup> فهذا قول لا تطمئن إليه النفس؛ ويرفضه الواقع والعقل، فليس من المعقول أن كل العرب كانوا يقرءون ويكتبون قبل انتشار الكتابة، ولقد أثبت الباحثون - وما أكثرهم - أنه كان هناك أمية في العرب، وإن كان هناك بعض من يكتبون ويسجلون آثارهم.

ولقد كانت الآثار الأدبية تنتشر عن طريق الرواية الشفوية، فما تلك الرواية؟

الرواية:

الرواية بدلولها العلمي الأدبي: طورٌ لغويٌّ متأخر، سبقه طور ذو دلالة حسية. وحدود هذا اللفظ - كما ترسمه المعاجم - كثيرة، لعل أقربها إلى ما نحن بصددده هي: حمل الشعر أو الحديث.

والرأوية في معناه الحسي: هو البعير أو الدابة التي يستقي عليها الماء، والرجل المستقي أيضًا رأوية، ورجل رواء: إذا كان الانستقاء بالرأوية له صناعته، ويقال لسادة القوم:

(١) تاريخ الشعر العربي حتى أواخر القرن الثالث. ص ٢٠٠.

«الرّوايا» لأنهم يحملون الديات عن قومهم، فقد شبه السيد الذي تحمّل الديات عن الحيّ بالبعير الرّأوية.

قال الجوهري: رَوَيْتُ الحديث والشعر رواية، فأنا راوٍ في الحديث والشعر من قوم رواة، وروّيته الشعر تروية أى حملته على روايته، وأرويته أيضاً. وتقول، أنشد القصيدة يا هذا، ولا تقل: اروها، إلا أن تأمره بروايتها، أى باستظهارها<sup>(١)</sup>.

وواضح من كل هذه الحدود، أو من كل هذه المعاني: أن الحمل من المعاني الأولى لهذه المادة، وأنه كثيراً ما يكون المحور الذى تدور حوله استعمالات هذه المادة. ومن مجاز هذا الحمل أيضاً: حمل الشعر أو الحديث، فقالوا: فلان راويةٌ للأدب والحديث. ورواية الشعر فى الجاهلية: هو من يحمل شعر الشاعر وينقله ويذيعه. قال النابغة الذبياني:

أَلِكِنِّي يَسَاعِيْنُ إِلَيْكَ قَوْلًا      سَتَهْدِيهِ الرَّوَاةُ إِلَيْكَ عَنِّي

غير أن هذا الضرب الأخير من المجاز، وهو الحمل الأدبى قد مر كذلك - فيما يبدو - فى مرحلتين:

#### المرحلة الأولى:

خاصة بالشعر وحده، وتعنى مجرد حفظه ونقله وإنشاده، ولا تتجاوز ذلك إلى ضبطه وتحقيقه والنظر فيه.

فرواية الشعر أمر قديم فى العرب كان فى الجاهلية، واستمر فى الإسلام، فكان هناك رواة للشعر، منهم من يختص بشاعر بعينه، ومنهم من يروى لكثير من الشعراء، لا يختص بواحد فقط، فقد كان امرؤ القيس راويةً أبى ذؤاد الإيادى، وزهير راويةً أوس بن حجر، والأعشى، راوية المسيب بن علس.

واشتهر من قريش أربعة بأنهم رُواة الناس للأشعار، وعلمائهم بالأنساب. وهم: مخزومة بن نوفل، وأبو الجهم بن حذيفة، وحويطب بن عبدالعزيز، وعقيل بن أبى طالب.

#### المرحلة الثانية:

واستمر مدلول هذه المرحلة (أى المرحلة الأولى) فى تاريخ الرواية الأدبية حتى آخر القرن الأول، وبداية القرن الثانى، فلما أصلت أصول علم الحديث وأرسيت قواعده، وعنى

(١) راجع مادة (روى) فى كل من: أساس البلاغة، والنهاية، واللسان.

فيه بالإسناد، وتصدر المحدثون للتحديث في مجالس العلم من حفظهم، صار يطلق عليهم أيضاً لفظ «الرواة» فصرنا نجد للمحدثين في آخر القرن الثاني رواة، كما كان للشعراء رواة. ومن هنا دخلت الرواية الأدبية في طورها الثاني، وهو ما يصلح أن نطلق عليه دور الرواية العلمية أو دور التحقيق، وهذا الدور هو الذي نَعْنِيهِ في بحثنا، إذ أن الرواية فيه تقوم على الحفظ والنقل والإنشاء، كالرواية المجردة في دورها الأول، وأضيف إليها الضبط والتحقيق والتمحيص والشرح والتفسير وشيء من الإسناد، فالرأوى بعد التحمل يقابل ويصحح المرويات، ويقابل ما سمعه فوعاه، أو ما سمعه فدونه على ما عند غيره من الأقران ممن أخذ معه على الشيخ، أو يصحح ما سمعه على الشيخ نفسه، أو على نسخته، وهذا ما نستطيع أن نسميه بتصحيح النقل، أو تصحيح السماع، أو المعارضة، أو المقابلة، كما نعرفها اليوم.

وكان على الراوى أن يحتفظ بالمرويات كما أخذها عن الشيخ، من غير تغيير أو تبديل فيها. وذلك بحفظها عن ظهر قلب، ووعياها في الذاكرة، وقد يضم إلى ذلك تدوينها في كتاب. وقد أثبت بعض الباحثين المحدثين<sup>(١)</sup> - بما لا يدع مجالاً للشك - أن بعض المدونات قد وصلت إلى رواة الطبقة الأولى، وأقصد بهم الرواة العلماء، وعلى رأسهم أبو عمرو بن العلاء، وحماد الرواية، ثم المفضل الضبي، وخلف الأحمر، وهم يمثلون الطبقة الأولى من العلماء الرواة الذين عرفتهم العربية في تاريخها الحافل، فتلقوا تراث الجاهلية: شعرها وأخبارها وأنسابها، وصلحهم بعضه مدوناً، وبعضه عن طريق الرواية الشفوية التي كان يتناقلها الخلف عن السلف، فحملوا الأمانة ومضوا يجمعون منه ما تفرق، وينظّمون منه ما تجمّع، ويضيفون إليه ما لم يكن فيه مما ثبت لهم صحته، وينفون عنه ما ثبت لهم زيفه وفساده، ولم يألوا جهداً في التثبيت والتحقيق والمدارسة حتى استقام لكل منهم ما يتيقن صحته، فمضى يذيعه على تلاميذه في حلقات دروسه، ويشيعه في رواد مجالس علمه، فخلف من بعدهم خلف هم الطبقة الثانية من العلماء الرواة، تأسوا بشيوخهم، واقتفوا سبيلهم، يجمعون ويدرسون ويحسون ويفحصون، ثم يستقيم لكل منهم ما يتيقن صحته فيذيعه على تلاميذه من علماء الطبقة الثالثة.

ومع ذلك فقد كان لبعض هؤلاء العلماء أن يختلفوا، فقد وقع لبعضهم من الصحف المكتوبة، أو الدواوين المدونة، أو الرواة من الشيوخ العلماء، ومن الأعراب الفصحاء، ما لم يقع كله لغيره، ولقد كان الشيخ يقرأ شعر الشاعر من نسخته، أو يقرأها أحد تلاميذه، ثم يعقب الشيخ على الشعر بالشرح والنقد والتحقيق.

(١) انظر الدكتور ناصر الدين الأسد، في كتابه (مصادر الشعر الجاهلي).

ولهذا ومثله، فإن الدواوين الشعرية كثيراً ما تتعدّد بتعدّد الرواة الذين توافروا على صنعتها، وروايتها، وكان نتيجة لتعدد طرق الرواية في ديوان الشعر، ظهور فريق من الرواة كان عليه أن يضم إليه الروايات المختلفة لديوان الشاعر ثم يقارن بينها، ويختار بعد المقارنة والنقد ما أذاه إليه اجتهاده.

ويمكننا أن نعتبر حركة جمع القرآن وتحقيقه وتدوينه في عهد عثمان، هو أول تحقيق وأن القرآن يعتبر أول كتاب وصل إلينا مكتوباً ومحققاً. وحركة جمع الشعر الجاهلي وتدوينه - في النصف الثاني للقرن الأول - أول حركة تاريخية لحمايته وتحقيقه ونشره، ولعله من نافذة القول: القول بأن تراث الجاهلية ظل ينقل مشافهة من قديمه المعروف لنا قبل الإسلام بنحو قرنين إلى أن ظهرت الحاجة الماسة إلى جمعه وتدوينه، فاتجه الاهتمام إلى ذلك منذ النصف الثاني للقرن الأول الهجري، ثم ازدهرت الحركة في العصر العباسي الأول، وأخذت وضعا قومياً ودينياً.

وخلال تلك المرحلة الأولى التي امتدت أكثر من ثلاثة قرون كان الشعر خلالها يروى شفاهاً.

ومن هنا يمكن أن نقول: إن الشعر الجاهلي تعرض لآفات الرواية النقلية، فحمل عليه ما ليس منه، وضاع منه ما ضاع في غمار الزمن، حتى تصدّت الطبقة الأولى من الرواة، وهم ما قلنا عنهم: إنهم الرواة العلماء، أو الرواة المحققون، في عصر التدوين لاستنقاذ تراث العربية من الضياع والتشويه، والتزوير في مواجهة الشعبية، والإعصار الشعبي، الذي خيف منه على لسان الأمة، لغة القرآن، من فسوّ العجمة واختلاط الألسن، وغزو الشعبية.

ولم يفت أولئك الرواة ما لحق بالشعر من آفة الوضع والانتحال، على ما هو مبسوط في كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام، وعلى ما سنذكر فيما بعد.

وحركة الجمع هذه ميزت رواية عرفوا بالضبط، والثقة، والأمانة، وجرحّت آخرين اشتهروا بالكذب والتهاون، والوضع.

ومن المعروف بين الباحثين أن حركة الجمع والتدوين، قصد بها أول ما قصد خدمة كتاب الله، وفهم ألفاظه، وتوجيه إعرابه ولمح أسراره في التعبير والبيان.

وقد قامت حركة منظمة في القرنين: الثاني والثالث للهجرة. على أيدي أئمة من الخيرة ذوى بصر بالشعر، يعرفون صحيحه من زائفه.

وجاءت حركة الجمع والتدوين هذه بتراث ضخم، عكف الدارسون عليه يستخلصون منه معجم ألفاظهم، ويميزون قواعد النحو والصرف وأساليب البيان وخصائص التعبير.

وآخرون منهم اشتغلوا بدراسته، فمنهم من شغل بشرح ألفاظه وتفسير غريبه، واهتم غيرهم بتذوقه ونقده، فأضافوا بذلك رصيدهم إلى الرصيد المجموع من تراث الجاهلية.

وقد اضطلع بجمع الدواوين أبو سعيد السكري (ت ٢٧٥) والسكري هو الذي جمع أهم ما بين أيدينا الآن من أشعار الجاهلية وشعراء صدر الإسلام إلى أيامه، فجمع شعر القبائل والأفراد وهو في اتجاهه إلى صنع هذه الدواوين كان ناقداً لها كما قدمنا، ثم شارحاً ومفسراً لغريبها.

وقد استقصى صاحب الفهرست ذكر الشعراء الذين عمل الرواة دواوينهم، ثم أعقبهم أبو سعيد السكري يختار من جملة الروايات ما يراه جديراً بالاختيار، فبلغ عدد الشعراء الذين صنع أبو سعيد دواوينهم قرابة ستة وخمسين شاعراً<sup>(١)</sup>

وإذا كان أبو سعيد السكري قد روى ديوان جرّان العود النميري عن محمد بن حبيب شيخه، فإن استقراء الديوان يدل على أن محمد بن حبيب قد اطلع على روايات مختلفة للديوان<sup>(٢)</sup>.

وإن المتصفح لديوان سحيم عبد بنّي الحسحاس الذي صنعه نفظويه أبو عبد الله إبراهيم بن عرفة الأزدي (ت ٣٢٣) ليجد أنه قد وضع أمامه أكثر من نسخة فقارن وقابل بينها، واختار منها ما أراه إليه اختياره، واعتبره أصلاً، وذكر سائر الروايات المرجوحة لديه في الشرح<sup>(٣)</sup>.

والروايات المختلفة التي اطلع السكري عليها وهو يصنع ديوان هذيل ثلاث روايات:

الرّواية الأولى: عن الرياشي شيخه، عن الأصمعي، عن عمارة بن أبي طرفه الهذلي.

(١) الفهرست ٢٢٤ - ٢٢٥

(٢) فمثلاً عنيبا ذكر قوله:

فما لمبقنا العيش حتى تناضلت  
بنا وقلنا الآخر المتخلف

أورد رواية مخالفة منسوبة لابن الأعرابي وهي:

«وتلانا الآخر المتخلف» بدلا من «وقلانا»

(٣) ومثال ذلك قصيدته التي مطلعها:

عميرة ودع إن تجهزت، غاديا  
كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

والتي منها:

٩ - وهبت لنا ريح الشمال بقوة  
ولا نوب إلا بردها وردائيا

فقال: ويروي «وهبت شمالاً آخر الليل قرة».

ومنها:

٢٤ - وأشهد عند الله أن قد رأيتها  
وعشرين منها أصعبا من ورائها

فقال: ويروي «فأشهد» ويرى «أني رأيتها».

فانظر إلى هذه الدقة في القابلة حتى بين (القاء والواو وقد) ومثل هذا قد يمله بعض المحققين اليوم في مقابلته.

الرواية الثانية: عن أستاذه أبي جعفر محمد بن حبيب، عن ابن الأعرابي، وأبي عمرو الشيباني.

وينتهي إسناد هذه الرواية إلى هذين الراويين، فهي رواية أنقص من الأولى التي تنتهي إلى راوية ينتسب إلى قبيلة هذيل، وهو عمارة بن أبي طرفه.

أما الرواية الثالثة: التي يروي السكري عن طريقها ديوان الهذليين فهي عن محمد بن الحسن الأحول عن عبد الله بن إبراهيم الجمحي.

ويتبين لقارئ أشعار هذيل برواية السكري، أنه قد جمع العديد من الروايات ووازن بينها، واختار منها ما يعتقد أنه الأصوب.

ولقد كان له منهجه الواضح في الجمع بين الروايات، فالقصائد التي كانت محل إجماع الرواة دون خلاف في نسبتها، أو في نصها أوردتها دون نص على هذا الاتفاق، أما الروايات الأخرى التي وقع في روايتها خلاف فإنه قد نص على أوجه الخلاف في روايتها، ومن أمثلة هذا قصيدة لأبي جندب الهذلي، فقد نص على أن الأصمعي قد رواها ولم يروها ابن الأعرابي ولا أبو عمرو ولا الجمحي<sup>(١)</sup>، ولم يقف جهد أبي سعيد عند حد القصائد، فقد نبه أيضاً إلى أوجه الخلاف في رواية الأبيات<sup>(٢)</sup>.

ويذكر لنا ابن قتيبة أنه لم تختلف الرواة في ألفاظ بيت اختلافها في بيت للأعشى ميمون بن قيس هو:

إني لعمرو الذي حطت مناسمها تُحدي وسبق إليها الباقر العجل

رواه بعضهم «حطت» يريد خطت التراب، ورواه بعضهم «حطت» أي اعتمدت في السير، وروى بعضهم «تُحدي» بعضهم «تُحدي».

وروى بعضهم «الباقر العجل» وهي الكثيرة، ورواه آخر «الباقر الغيل» وهي السماء، ورواه آخر «وجدت عليها النافر العجل» يريد النافر من مني<sup>(٣)</sup>.

وتقرأ شرح ابن الأنباري على المفضليات، فلا تكاد تجد قصيدة لم ترو بروايات عدة:

(١) شرح أشعار الهذليين ٨٣.

(٢) ومن أمثلة ذلك: في قصيدة لأبي المثلث الهذلي ينص بعد ذكر أحد أبياتها على أنه لم يرو هذا البيت والبيتين اللذين بعده أحد غير الباهل عن الأصمعي ولم يرو هذا أبو عمرو ولا أبو عبادة ولا أبو نصر ولا الأخفش.

(٣) ومن أمثلة ذلك أيضاً أنه ينص في أحد أبيات قصيدة لصخر التي على أنه لم يرو هذا البيت والبيت الذي بعده الأصمعي وأبو عبد الله. انظر شرح أشعار الهذليين ٢٥.

بزيادة أو حذف، وتقديم وتأخير، وتغيير كلمات في الأبيات، والأمثلة كثيرة مبثوثة في بطون كتب الأدب وشروح الأشعار.

\*\*\*

وعلينا الآن أن نبحث سبب هذه الظاهرة، ظاهرة اختلاف الروايات، ولعل أهم هذه الأسباب هي:

١ - النسيان:

من طبيعة الإنسان التذُّر والنسيان، ولا يملك كل إنسان شجاعة الاعتراف بالنسيان والرجوع إلى الحق، ولذلك فمن المتصور أن تكثر الروايات والاختلاف، فإن الشاعر ينشد قصيدته على ملأ السامعين فيحفظها منهم جماعة، وربما اختلطت كلمة، أو جملة على أذن السامع فيبدها بأخرى.

والأدب الجاهلي، والإسلامي ظلَّ سنين طويلة يتناقله الرواة شفاهاً - في الظاهر على الأقل - والحفاظة كثيراً ما تخطئ، وكثيراً ما تضع كلمة مكان كلمة، متى استقام الوزن والمعنى، فراوٍ يغيّر كلمة، وراوٍ يغيّر أخرى، وراوٍ لا يغيّر، والعلماء يروون عن رواة مختلفين فيأتي هذا الاختلافاً.

٢ - الشاعر يغيّر:

وربما عاب على الشاعر آخر شيئاً من تلك القصيدة، فيغيّر منها ما اقتنع بوجود تغييره.

يقول الأصمعي: إن ذا الرمة أنشد رجلاً:

\* وظاهر له من يابس الشَّخْتِ \*

فقال له الراوية: أنشدني:

\* من يابس الشَّخْتِ \*

فقال له: إن اليُّبسَ من اليُّوسِ!؟

ولقد كان بعض رواة ذي الرمة يقول له نتيجة هذا التغيير: أنت أفسدت عليَّ شعرك<sup>(١)</sup>.

لهذا فإنه نتيجة هذه الظاهرة - الملفتة حقاً - في آثار ذي الرمة نتوقع أن يكون بعض رواته قد حملوا عنه آثاره، ثم لم يقع لهم تغيير ذو الرمة لبعض هذه الآثار التي رووها عنه، فظلت كما هي دون تغيير، وبعض رواته حملوا عنه آثاره بعد الحذف، أو الإضافة، أو التبديل.

(١) الموشح للمرزبان: ٢٨٩ - ٢٩٠.

## ٣ - التحريف في القراءة:

ومن أسباب ذلك أيضاً أن العلماء كانوا يأخذون أحياناً من صحف غير منقوطة ولا مشكولة، فيقرؤها كل حسبها يصحّ عنده معناها فـ(خذالة) إذا لم تنقط تقرأ: حدالة وجدالة.. و(حرمه) إذا لم تنقط تقرأ: حرمه، وحزمه، فيأخذها كل حسب اجتهاده ويعن الفكر في تأويل المعنى على حسب ما قرأ! وحسبنا أن نشير إلى بيت الأعشى: ميعون بن قيس:

إِنِّي لَعَمْرُو الَّذِي خَطَّتْ مَنَاسِمُهَا تَحْدَى وَسِيقَ إِلَيْهَا الْبَاقِرُ الْعَثْلُ

وقد سبق أن ذكرنا ما فيه من اختلاف الروايات وتوجيه ذلك. وأغلب الظن أن ذلك كان نتيجة عدم النقط والشكل، وقد روى لنا الشيء الكثير فيها وقع بين العلماء من نزاع وخصومة حول البيت، يرويه أحدهم على شكل، ويرويه الآخر على شكل آخر، مثال ذلك: أن الأصمعي أتى ولد سعيد بن سلم الباهلي فسأله عما يروونه من الشعر، فأنشده بعضهم القصيدة التي فيها:

سَمِينُ الضَّوَّاحِي لَمْ تَوَرَّقْهُ لَيْلَةٌ وَأَنْعَمَ أَبْكَارِ الْهُمُومِ وَعُوثُنَا

فقال الأصمعي: من رَوَاك هذا الشعر؟ قال: مؤدب لنا يعرف بابن الأعرابي. فقال: احضروه، فقال له: هكذا رويتهم هذا البيت برفع (ليلة)؟

قال: نعم. فقال الأصمعي: هذا خطأ إنما الرواية (ليلة) بالنصب. يريد: لم تورقه أبكار الهموم وعونها ليلة من الليالي.

وقال الأصمعي لسعيد: من لم يحسن هذا القدر فليس موضعاً لتأديب ولدك، فنحاه سعيد<sup>(١)</sup>.

ولا ننسى ما ينشأ عن التصحيف، والتحريف في الكلمات المتشابهة فإنه من أسباب الاختلاف أيضاً، وشواهد كثيرة سنذكر بعضها في موضعه.

## ٤ - خصائص اللهجات:

وقد كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض، ويجري كل منهم في النطق على طبعه ومقتضى فطرته اللغوية، فمن ثم يقع الاختلاف الصوري واللغوي الذي نراه في بعض الروايات.

## ٥ - الراوي يغير:

يذكر لنا الأستاذ الرافعي أنه قد يغير الراوي من العلماء الكلمة بأخرى يراها أليق

(١) المزمر في علوم اللغة. السيوطي ٢/٣٢٢.

بوضعها، وأثبت في معناها، أو تكون الكلمة قد أصابت هوى في نفسه.. وذلك كقول أبي ذؤيب الهذلي:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ مُطِيعٌ فَمَا أُدْرِي أَرَشَدٌ طَلَابُهَا؟

وهي رواية أبي عمرو بن العلاء، ولكن الأصمعي رواه على نقيض هذا المعنى فقال: «عصاني إليها للقلب..» البيت.

وظاهر أن هذا التناقض في الرواية لا يكون من الشاعر، وإنما هو تفاوت في الاستحسان لا غير «وكان الرواة ينقلون الشعر على ما يكون فيه من مثل هذا الاختلاف». ويبدو أنه كان هناك شبه عُرْف بين العلماء، على أن الراوي إذا وجد في المروى ما يعتقد أن غيره أحسن منه، فله أن يغير في متن الرواية بما يتفق مع رأيه.

حكى الأصمعي أنه أنشده خَلَفَ ضمن قصيدة لجرير:

فِيَالِكَ يَوْمًا خَيْرُهُ قَبْلَ شَرِّهِ تَغَيَّبَ وَاشِيَهُ وَأَقْصَرَ عَاذِلُهُ

قال خلف: ويحه ما ينفعه خير يؤول إلى شر؟. قلت (الأصمعي): هكذا قرأته على أبي عمرو بن العلاء، قال: صدقت، وكذا قال جرير وكان قليل التنقيح لألفاظه، وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع. قلت: فكيف يجب أن يكون؟ قال: الأجدود أن يكون «خيريه دون شره» فَأَزَوْهُ كذلك، وقد كانت الرواة قديماً تصلح أشعار الأوائل فقلت: والله ما أرويه إلا كذلك<sup>(١)</sup>.

فعلى الرغم من صحة النص عن قائله عن رواه، وهو أبو عمرو بن العلاء، وثبت ذلك أيضاً عند الأصمعي وخلف، فإنما غيراً وبدلاً ألفاظه اعتماداً على تلك القضية الخطيرة «كانت الرواة قديماً تصلح أشعار الأوائل».

قال ابن مقبل: إِنِّي لِأَرْسَلُ الْبَيْوتَ عَوْجًا فَتَأْتِي الرِّوَاةُ بِهَا قَدْ أَقَامَتَهَا<sup>(٢)</sup>. ومن الرواة من كان يغير في ألفاظ بعض الأبيات؛ لتوجيه حجته وإنهاض دليله؛ فيروى عنه البيت على وجهه المغير، وذلك فاش بينهم وخاصة في رواية الكوفيين.

ومن أمثلة تغيير الرواة، ما يقوله ابن قتيبة: «وقد رأيت سيبويه يذكر بيتاً يحتاج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض على المعنى لا على اللفظ وهو كقول الشاعر:

مُعَاوِيٌّ إِنَّا بَشَرٌ فَاسْجَعُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

(١) العمدة ١٩٢ - ١٩٣.

(٢) مجالس نعلب ٤٨١

قال: كأنه أراد: لسنا الجبال ولا الحديد، فردّ الحديد على المعنى قبل دخول الباء، وقد غلط على الشاعر، لأن هذا الشعر كله مخفوض قال الشاعر:

فَهَبَّهَا أُمَّةٌ ذَهَبَتْ ضِيَاءًا      يَزِيدُ أَمِيرُهَا وَأَبُو يَزِيدِ  
أَكَلْتُمْ أَرْضَنَا وَجَرَدْتُمُوهَا      فَهَلْ مِنْ قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدٍ<sup>(١)</sup>

#### ٦ - المؤلف يغيّر:

كثيراً ما كان يملئ المؤلف كتابه مرّات متعدّدة، وهو في كل مرّة يُحدّث في إملائه كثيراً من التّغيير والتّبديل على سبيل التنقيح، والتجويد لعمله بعد المراجعة، والنتيجة الطبيعية لتكرار الإملاء في مثل هذه الحالة، اختلاف نسخ الكتاب الواحد بين أيدي مَنْ سمعه من الشيخ بطريق الإملاء، ومن أمثلة ذلك: الأصمعي الذي كان قد أملى كتاب (خلق الإنسان) خمس عشرة مرة تختلف اختلافاً كبيراً بعضها عن بعض<sup>(٢)</sup> وكذلك أملى ابن دريد كتاب (الجمهرة) في فارس ثم أملاه في البصرة وبغداد من حفظه، فلذلك اختلف نسخ هذا المصنف الهام<sup>(٣)</sup>.

#### ٧ - تزيد الرواة:

وهذا وذاك غير ما يكون من تزيد بعض الرواة في الشعر، حتى يخرج إلى الوضع والصنعة، وكتاب ابن سلام مملوء بهذه النماذج.

ومما استجمع كل هذا الاختلاف القصيدة التي أولها:

تَقُولُ ابْنَةُ الْعَبْسِيِّ: قَدْ شَبِتَ بَعْدَنَا      وَكُلُّ أَمْرِي بَعْدَ الشَّبَابِ يَشِيبُ  
ومنها شاهد النحاة المشهور «لعل أبي المغوار منك قريب» وهي مرثية رواها القالي في أماليه وقال:

قرأت على أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد هذه القصيدة في شعر كعب الغنوي... إلى أن قال:

وبعضهم يروي هذه القصيدة لكعب بن سعد الغنوي، وبعضهم يرويها بأسرها لسهم الغنوي، وبعضها يروي شيئاً منها لسهم، وزاد أحمد بن يحيى عن أبي العالية في أولها بيتين ثم قال:

(١) الشعر والشعراء ٩٨ - ٩٩، وانظر الزاقي ٣٨٨

(٢) انظر السيوطي في بغية الوعاة ١١٢/٢ والقفطي في إنباه الرواة ١٩٩/٢ والزبيدي في طبقات اللغويين والنحويين ١٨٤.

(٣) انظر الزهر ٥٨/١

وهؤلاء كلهم مختلفون في تقديم الأبيات وتأخيرها، وزيادة الأبيات ونقصانها، وفي تغير الحروف في متن البيت وعجزه وصدرة، ثم قال: والمرثى بهذه القصيدة يكنى أبا المغوار واسمه هرم، وبعضهم يقول: اسمه شبيب، ويحتج ببيت روى في القصيدة «أقام وخلي الظاعنين شبيب»، وهذا البيت مصنوع والأول (كأنه أصح).

\* \* \*

## العلاقة بين رواية الأدب ورواية الحديث

إن من يتعرض لدراسة الرواية الأدبية، يهجم على ذهنه فوراً ما صنعه علماء الحديث في دراستهم، إذ أن توثيق الرواة والسند والمتن اشتهر به ابتداء علماء الحديث، ثم التزموه في دراستهم على مدى القرون.

وبناء على ما قدمنا فإنه يجب علينا أن نبين بصورة عامة ومختصرة بداية الخيط العلمي الذي أمسك بطرفه الأول علماء الحديث، ثم نتبع باختصار مساره بعد ذلك، لنوضح في آخر الأمر كيف كان التأثير والتأثر بين رواية الحديث ورواية الأدب فنقول:

من المتعارف المشهور: أن حديث الرسول لم يجمع أو يتداول بصورة منظمة حتى قرب نهاية القرن الأول الهجري تقريباً، بل إن من الخلفاء الراشدين من حرص على منع التدوين أو الإكثار من الحديث، وذلك خوفاً على القرآن أن يختلط به الحديث، أو يشتغل الناس عنه بالسنة، وقد جاء في حديث عمر لوفد أرسله للكوفة: «إنكم لتأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل، فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم، جردوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم»<sup>(١)</sup>.

وليس معنى هذا أنه لم تكن هناك رواية للحديث وتناقل له، بل إنها كانت موجودة وشائعة بين الناس بطريقة حرة لا تقييد فيها، وقد تكون مسندة بأن يروى صحابي عن صحابي آخر، عن الرسول ﷺ، وقد روى أن أبا موسى الأشعري قال لابنه حين أراد أن يكتب عنه: «احفظوا عنا كما حفظنا»<sup>(٢)</sup> وقد ظل هذا العرف السابق عن الحديث شائعاً بين الناس، حتى بدأ تدوينه الرسمي في أواخر القرن الأول الهجري، وعلى ما هو المشهور في عهد عمر بن عبد العزيز (ت ٨٣).

وفي هذه الأثناء حدثت تغييرات جوهرية في المجتمع الإسلامي، إذ انتهت الصحابة وخلفهم غيرهم من التابعين، وانقسم الناس شيعاً وأحزاباً متفرقة: دينية وسياسية. وتغيرت قيادة الأمة من خلافة إلى ملك، ومن شورى إلى رياسة، وانعكس أثر ذلك كله على الحديث وروايته.. فكثرت فيه الوضع والتزييف، تأييداً لاتجاه أو طعناً في آخر، أو تقرباً لحاكم أو بثاً للبلبله والتشكيك في الدين، كما كان يصنع الزنادقة، وقد أقر بعض هؤلاء الوضعيين الكذب

(٢) جامع بيان العلم / ١ / ٢٤٨.

(١) طبقات ابن سعد ٦ / ٢.

صراحة بما وضعه وافتراه على الرسول الله ﷺ، فقد قال عبد الكريم بن أبي العوجاء - أحد هؤلاء الزنادقة - قبل أن تضرب عنقه: «والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام»<sup>(١)</sup> بل قد وصل الأمر في ذلك إلى تجهيز أسانيد كاذبة، وإعدادها لذلك النوع من الأحاديث المفتراة!!

والمهم عندنا أنه مع بداية تدوين الحديث، كان الفساد قد تطرق إلى كل من سنده ومنتنه، وكان لا بد من حركة مضادة لمقاومة ذلك وردّه؛ ليحصل العلماء في النهاية على أحاديث مصفاة صحيحة النسبة لرسول الله ﷺ، وقد صدرت منه حقاً، فجاءت فكرة الضوابط السلوكية لرواية الحديث في هذا الوقت المبكر، فتشددوا في الإسناد والتزموه، كما تتبعوا رواية الحديث بالتجريح والتعديل.

وواضح أن كل ذلك ضرورة، أملتها ظروف العصر والتحرّز الديني في رواية السنة، وقد قرر ذلك الرواد الأوائل من علماء الحديث، قال محمد بن سيرين (ت ١١٠): «لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتى وقعت الفتنة، فلما وقعت الفتنة نظروا، من كان من أهل السنة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدع تركوا حديثه»<sup>(٢)</sup>.

وقد سمع الزهري (ت ١٢٤) إسحاق بن عبد الله بالمدينة يحدث فيقول: «قال رسول الله ﷺ، فقال له: مالك، قاتلك الله يابن أبي فروة، ما أجراك على الله!! أسند حديثك، تحدثوننا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمه!!»<sup>(٣)</sup>.

ويكفى ذلك - مع كثرته - للدلالة على اهتمام علماء الحديث مبكراً في نهاية القرن الأول، وبداية الثاني بطرق التوثيق والتزييف، وأن دافع ذلك ما ذكره ابن سيرين صراحة «ولما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم»، فالدافع إذن ديني أوجدته الفتن والكذب في الحديث، وجاءت مؤلفات الحديث في تلك الفترة وما بعدها، ملتزمة بضوابط الرواية، لأن الراوي يشعر بالتحرج الديني، وذلك أنه ينقل كلاماً من كلام رسول الله ﷺ، وهو الذي قال في حديثه المشهور: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»<sup>(٤)</sup>.

هذا فضلاً عن أن الحديث يتضمن جزءاً كبيراً من السنة، أو قل: هو السنة كلها، وهي ثانی مصادر التشريع الإسلامي، أي أنها تتلو كتاب الله في القيمة، ولذلك كان من التدقيق والتحقيق، ومما يبعث الطمأنينة في نفوس السامعين، ويوحى إليهم بالثقة في حديث المحدث

(١) اللآلء المصنوعة ٢/٢٤٨.

(٢) انظر صحيح مسلم ١/٨٤ واللفظ لابن حجر في لسان الميزان ١/٧.

(٣) حلية الأولياء ٣/٣٦٥.

(٤) انظر نص الحديث كاملاً وطرق تخريجه عند الخطيب البغدادي في «تقييد العلم ٢٩-٢٢» وهوامش الصفحات.

التزام المحدث بالضوابط السلوكية في رواية الحديث، والإسناد المتصل الذي يصل بين عصره وعصر الرسول ﷺ بسلسلة متصلة من الرواة والمحدثين، كلهم يشهد أنه سمعه حتى يصل الإسناد إلى الصحابي فالرسول.

من أجل هذا - رأينا الكثير من الصحابة ومن التابعين، يتحرّجون من رواية الحديث، وقد يتخففون من أعباء هذا الحرج وقسوته، فيلجئون إلى الشعر وإنشاده، رأينا روح بن عبادة<sup>(١)</sup> يقول: «كنت عند شعبة فضجر من الحديث، فرمى بطرفه أبا زيد سعيد بن أوس الأنصاري في أخريات الناس فقال: يا أبا زيد.

واستعجمت دارٌ مئى ما تكلمنا والدار لو كلمتنا ذات أخبار  
إلى يا أبا زيد، فجعلنا يتناشدان الأشعار، فقال بعض أصحاب الحديث لشعبة:  
يا أبا بسطام، نقطع إليك ظهور الإبل لنسمع منك حديث رسول الله ﷺ فتدعنا وتقبل على  
الأشعار؟! قال: فرأيت شعبة غضباً شديداً ثم قال: يا هؤلاء أنا أعلم بالأصلح لي  
أنا - والذي لا إله إلا هو - في هذا أسلم مني في ذلك» .

ومن أجل هذا أيضاً، كان الأصمعي يتحرّج في تفسير شيء من القرآن، وكذلك كان يتحرج من رواية الحديث، ولذلك لم يرفع من الحديث إلا أحاديث يسيرة.

فالقوم آنذاك لم يكونوا يرون في رواية الشعر ما يرونه في رواية الحديث، فالشعر آخر الأمر شأن من شئون هذه الدنيا لا يتصل بالدين ولا بشخص الرسول ﷺ، ولا يمت بسبب إلى التشريع، فهم إذن في حل إذ وجدوا فيه سعة، ليستريحوا فيها من عناء التضييق الذي كانوا يأخذون به أنفسهم في الحديث.

فالعرب كانوا ينظرون إلى الشعر الجاهلي كأنه طرفة أو ملهى، ومادة لحسن المحاضرة فلم يكن يعنى به هذه العناية التي بذلت في الحديث.

ولم ير من يتعمد الكذب فيه أن يتبوأ مقعده من النار.

والأصمعي كان فيما يروى من الحديث متحرّياً شديداً التحري، فوثقه المحدثون كابن معين وابن حنبل، وكان في اللغة صادقاً غالباً، إلا أن يجتهد في تفسير الغريب فيخطئ، أما في النوادر والملح، وما يحكى عن الأعراب فيرخى لنفسه في ذلك العنان، فإذا وجد الحال يستدعى قولاً ظريفاً أو ملحاً تزيد فيها أو اخترعها، ولا يرى الأصمعي في ذلك ما يمس ديناً أو يخرج به عن التقوى، لذلك فإنه يشك فيما يرويه الأصمعي من النوادر.

(١) نزهة الألباء: ٨٩ - ٩٠ وطبقات ابن سعد ٢/٣٨٠.

ويحدثنا صاحب العقد: أنه حذف الأسانيد من أكثر الأخبار طلباً للاستخفاف والإيجاز، وهرباً من التثقيل والتطويل، لأنها أخبار ممتعة، وحكمٌ ونوادير لا ينفعها الإسناد باتصاله ولا يضيرها ما حذف منها<sup>(١)</sup>.

وغالباً ما نجد الأسانيد في الأدب قصيرة، وأصبح من المتعارف عليه أن الرواية قد درست بعد القرن الخامس على أبعد الظن، ولم يبق إلا بعض الأسانيد العلمية، هذا بالنسبة إلى أسانيد الأدباء واللغويين.

أما بالنسبة إلى سند الحديث، فقد استمر حتى القرن السابع، فكان عُمر الإسناد العربي ثلاثة قرون تقريباً، دع عنك ما كان من شأنهم في هذا الإسناد «فإن الصدور منهم يكتبون بالنسبة غالباً، وهي بعض طرق الرواية كما ستعرفه - فيقولون: رُوينا عن فلان وَحَدَّثَنَا عن فلان، ويكون بين الراوي والمرؤى عنه جيلان» والنسب غير الإسناد فيما اصطلح عليه الرواة؛ لأن الإسناد لا يراد به إلا شهادة الزمن، على اتصال النسب العلمي بين راوي الشيء، وصاحب الشيء المرؤى، حتى يثبت العلم بذلك على وجهٍ من الصحة، ولم يكن في العرب شيء عن ذلك بالتحقيق إلا بعد قيام دولة بني مروان<sup>(٢)</sup>.

ونخلص من كل ما سبق: إلى أن القوم كانوا يرون في رواية الحديث مالا يرونه في رواية الشعر، فتشددوا في الأول واستراحوا في الثاني من عناء التضييق الذي كانوا يأخذون به أنفسهم في رواية الحديث.

\* \* \*

ومع ذلك فإننا نرى أن الرواية الأدبية أصل قائم بذاته، ووجدت عند العرب منذ الجاهلية، فكان علماء النسب الجاهليون ومن أدرك منهم الإسلام، يأخذون علمهم بالنسب عن شيوخ هذا العلم ممن تقدمهم أو عاصروهم، وكذلك كان رواة الشعر والأخبار الجاهلية.

وربما كان أوضح ما يمثل تلقى الشعر وأخذه، ما يروى من أن عمر بن الخطاب تمثل بشعر، ثم قال لقرات بن زيد الليثي أتدرى من يقوله؟ فقال قرات: لا أدري يا أمير المؤمنين، قال عمر: هذا شعر أخيك قسامة بن زيد. قال: ما علمته. قال: هو أنشدنيه وعنه أخذته.

وقد روى حمزة الأصفهاني: سئل رؤية بن العجاج عن هذا البيت:  
نَطَعْنَهُمْ سُلْكَىً وَحَلْجَةً كَرَّكَ لِأَمِينٍ عَلَى نَابِلِ

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد. مقامة المؤلف.

(٢) ربيع تاريخ آداب العرب للرافعي ٢٩٥ - ٣٠٥.

فقال رؤبة: حدثني أبي، عن أبيه، قال: حدثتني عمتي - وكانت في بني دارم - قالت: سألت امرأة القيس - وهو يشرب طلاءً له مع علقمة بن عبدة - ما معنى قولك «كَرَكَ لِأَمِينٍ عَلَى نَابِلٍ»؟ فقال: مررت بنابلٍ وصاحبه يناوله لزامًا وظهارًا، فما رأيت أسرع منه ولا أحسن فتشبهت به<sup>(١)</sup>.

وكما سبق أن بينا، فإن العصر الجاهلي كان فيه رواة للشعر والأنساب. بينما كانت رواية الحديث أمرًا طرأ على العرب بعد الإسلام، فإن لم تكن رواية الحديث من حيث الطور الزمني متأثرة برواية الأدب وفرعًا منها فالروايتان أصلان انبثقا عن الحاجة الملحة انبثاقًا طبيعيًا<sup>(٢)</sup>، بل لقد بلغ رواة الشعر وعلماؤه من التحقيق والتحصيص، وتمييز منحوله، والنص على الموضوع منه منزلة جعلت بعض العلماء يميزونهم عن رواة الحديث. فترى ابن سلام يردّ الكوفيين إلى التساهل في الرواية، والتجوز في القبول فيقول: «وأسمعتني بعض أهل الكوفة شعرًا زعم أنه أخذه عن خالد بن كلثوم، يرثي به حاجب بن زرارة، فقلت له: كيف يروى خالد مثل هذا، وهو من أهل العلم؟ وهذا شعر متداعٍ خبيث؟! فقال: أخذناه من الثقات» فيقول معقبًا على هذا الخبر: «ونحن لا نعرف هذا ولا نقبله»<sup>(٣)</sup>.

ولم تكن هذه الملاحظة لتغيب عن الثقات من علماء الأدب ورواته، منذ جمع الأدب وتدوينه، فقد تنبهوا إلى ذلك ومثله، ووقفوا على كثير من النصوص التي ليست أصيلة فحرفوها ولم يقبلوها، واستطاعوا أن يميزوا بين الأصيل والمختلق، ويميزوا الصحيح من الزائف، وكتب الأدب والتاريخ مليئة بذكر ملاحظات هؤلاء الثقات وتببيهاهم، ولنا في ابن سلام المتوفى سنة ٢٣١هـ خير مثال في كتابه (طبقات فحول الشعراء)، إذ أورد فيه كثيرًا من الملاحظات والآراء التي تدل على دراسة وتحقيق.

وقد بدأ الكلام في الجرح والتعديل عند علماء الحديث من عهد الصحابة، وذلك أنه لما فتحت الفتوح وأخذ الإسلام في الانتشار، ودخل فيه من لا يحصر كثرةً من الأمم المفتوحة من فارسي، ورومي، وبربري، ومصري وسوري، وكان من هؤلاء من لا يتجاوز إيمانهم حناجرهم، كثر الوضع كثرة مزعجة، وقد حمل الوضع على الوضع أمورًا أهمها:

#### ١ - الخصومات السياسية:

فكم من الأحاديث وضعت في فضل قريش، والأنصار، وجهينة، ومزينة وأسلم، وغفار،

(١) التنبهات على أغاليط الرواة ص ٤ لأبي القاسم علي بن حمزة البصري. مخطوط دار الكتب ٢٢ ش لغة.

(٢) طبقات فحول الشعراء.

(٣) انظر مصادر الشعر الجاهلي ٢٥٦.

والأشعرين، وكم من حديث وضع في تفضيل العرب على العجم والروم، فقابلها هؤلاء بوضع أحاديث، في فضل العجم، والروم، والحبش، والترك.

٢ - العصبية للبلد .

٣ - الخلافات الكلامية .

٤ - الترغيب والترهيب .

فروعت هذه الفوضى في الحديث عن رسول الله جماعةً من العلماء الصادقين، فنهضوا لتنقية الحديث مما ألمَّ به، وتمييز جيده من رديئه، وسلكوا في ذلك جملة مسالك منها: أنهم طالبوا بإسناد الحديث، وعينوا رواته فيقول المحدث: حدثني فلان عن فلان عن رسول الله ﷺ أنه قال: كذا؛ ليمكنوا بذلك من معرفة قيمة المحدث صدقاً وكذباً ولينظروا: هل المحدث ينتسب إلى بدعة وضع الحديث ترويحاً لها؟ ثم أخذوا يشرحون الرجال، فيجرِّحون بعضاً ويعدِّلون بعضاً، وكان للاختلاف المذهبي أثر في التعديل والتجريح، فأهل السنة يجرِّحون كثيراً من الشيعة، وبالعكس، وقد وضع علماء الحديث للجرح والتعديل قواعد، لكنهم - والحق يقال - عنوا بنقد الإسناد أكثر من عنايتهم بنقد المتن.

فقل أن تظفر منهم بنقد، من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التاريخية الثابتة، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المؤلف في تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقبوده بمتون الفقه وهكذا.

ولم تظفر منهم في هذا الباب بعشر ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم.

الرواية الأدبية:

فإذا رجعنا إلى رواة الآثار الأدبية، نجد أنهم نهوا إلى زيف المتن إذا تراءى لهم ذلك، مها كان السند.

ولقد تصدى الرواة العلماء للكثير من الأشعار، ونهوا إلى زيفها ونحلها.

ف نجد مثلاً في كتاب السيرة لابن إسحاق، كثيراً من هذا الشعر المنحول الموضوع - على كثرة ما فيه أيضاً من الشعر الصحيح الثابت عند العلماء الرواة - فاستدركه عليه ابن هشام وأسقط كثيراً منه، وبين زيفه، وذكر نقد العلماء له، وقد نبه ابن إسحاق نفسه إلى ذلك، فاعتذر عن إيراد مثل هذا الشعر المنحول بقوله «لا علم لي بالشعر، أوتى به فأحمله»<sup>(١)</sup> وقد عقب ابن سلام على ذلك بقوله: «ولم يكن عذراً؛ فكتب في السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط، وأشعار النساء فضلاً عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود؛ فكتب لهم

أشعاراً كثيرة وليس بشعر، إنما هو كلام مؤلف معقود بقواف؛ أفلا يرجع إلى نفسه فيقول: من حمل هذا الشعر؟! ومن آذاه منذ آلاف السنين! والله تبارك وتعالى يقول ﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(١)</sup> وقال في عاد ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>.  
وتقد ابن النديم ابن إسحاق أيضا فقال: «ويقال: كان يعمل له الأشعار ويؤتي بها، ويُسأل أن يدخلها في كتاب السيرة فيفعل، فضمن كتابه من الأشعار ما صار به فضيحة عند رواة الشعر»<sup>(٣)</sup>.

ويذكر السيوطي في المزهرة نقلا عن أبي الطيب اللغوي في كتابه «مراتب النحويين» أنه «قد غلب الجهل وفشا حتى لا يدري المتصدر للعلم من روى ولا من روى عنه، ولا من أين أخذ علمه!! وحتى إن كثيراً من أهل دهرنا (أبو الطيب اللغوي)، لا يفرقون بين أبي عبيدة وأبي عبيد! وبين الشيء المنسوب إلى أبي سعيد الأعمى أو أبي سعيد السكري، أو أبي سعيد الضرير!! ويحكون المسألة عن الأحمر فلا يدرون أهو الأحمر البصري!! أو الأحمر الكوفي!، ولا يصلون إلى العلم بمزية ما بين أبي عمرو بن العلاء وأبي عمرو الشيباني.. وحتى يظن قوم أن القاسم بن سلام البغدادي، ومحمد بن سلام الجمحي صاحب الطبقات أخوان، ولقد رأيت نسخة من كتاب (الغريب المصنف) وعلى ترجمته: تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام الجمحي، وليس أبو عبيد بجمحي ولا عربي، وإنما الجمحي (محمد) مؤلف كتاب (طبقات فحول الشعراء)، وأبو عبيد في طبقة من أخذ عنه... ولقد بلغني عن بعض من يختص بهذا العلم (في عصر أبي الطيب اللغوي) ويرويه، ويزعم أنه يتقنه ويديره أنه أسند شيئاً فقال: عن الفراء عن المازني! فظن أن الفراء الذي هو بإزاء الأخفش كان يروي عن المازني! وحدث عن آخر أنه روى مناظرة جرت بين ابن الأعرابي والأعمى وهما ما اجتماعا قط، وابن الأعرابي بإزاء غلمان الأعمى»<sup>(٤)</sup>.

وهذا ومثله نرى أن العلماء من رواة الأدب كانوا يدققون في نقد المتن كما يدققون في السند أيضاً.

\*\*\*

سبق أن ذكرنا أن رواية الأدب تكاد تكون فناً متميزاً قام به رجال متخصصون في النصف الأول من القرن الثاني، إذ بدأ ذلك بأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤)، وحماد الراوية

(٣) الفهرست: ١٣٦.  
(٤) الزهر ٢/٣٩٥ وما بعدها.

(١) سورة الأنعام: ٤٥.  
(٢) سورة الحاقة: ٨.

(ت ١٥٥)، وتبعهما المفضل المضي (ت ١٥٨)، وخلف الأحمر (ت ١٨٠)، والشيباني (ت ٢٠٦) ثم جاء بعدهم من تلاميذهم أبو عبيدة (ت ٢٠٩)، وأبو زيد (ت ٢١٥)، والأصمعي (ت ٢١٦)، ثم رواة القرن الثالث كابن الأعرابي (ت ٢٣١)، وأبي حاتم (ت ٢٤٨)، وقد توالوا بعد ذلك حتى وجدنا في أواخر القرن الرابع من يروى أيضا عن الأعراب أحاديثهم، وطرائفهم وأشهرهم الأزهرى (ت ٣٧٠)، وابن جنى (ت ٣٩٢)، وابن فارس (ت ٣٩٥) ثم انقطعت الرواية عن الأعراب بعد ذلك.

وقد استمد هؤلاء مادتهم الأدبية واللغوية من روافد متعددة، استمدوها من السابقين عليهم في الزمن حتى العصر الجاهلي، فقرأوا شعر الشعراء وأخبار الفصحاء وأحاديثهم وخطبهم.

فهل استخدم هؤلاء الرواة ضوابط الرواية سندا ومتنا؟ وإذا كان، فمتى حدث ذلك؟ وكيف حدث؟

الواقع أن الرواد الأول من الرواة العلماء، لم يلتزموا الإسناد فيما رووه، ومن النادر العثور في آرائهم على إسناد متصل، تنتهي نسبه إلى السابقين الذين نقلوا عنهم من العرب أو الشعراء.

هذا المبدأ العام لا ينقضه ما حدث في النادر القليل.

ولكن منذ أن اتسع القول في علوم الحديث، ووضعت الأصول الكبرى لمصطلحاته، وشاعت بين الناس تلك القواعد والمصطلحات، بدأ رواة الأدب يحرصون على رواية ما اتصل من الأسانيد في كل ما أرادوا تعلمه أو تعليمه من الأخبار والسير والأشعار، وإن كانوا في ذلك كله أحرص على الورع والاحتياط في نقل أحاديث الرسول الكريم، لكن ضوابط الرواية ظهرت واضحة عند علماء القرن الثالث ومن تلاهم، وجاء بصورة رواة الأحاديث التي هي سوق الإسناد بينهم، وبين الرواة الأول منذ القرن الثاني بطريقة متصلة أو منقطعة، فيصل الإسناد إلى أبي عمرو والأصمعي، أو أبي عبيدة مثلاً، ثم يساق بعد ذلك النص عن هؤلاء منسوباً إلى صاحبه بلا إسناد، حتى وإن تقدم به الزمن، فهو إذن إسناد متصل إلى هؤلاء العلماء الرواد.

وهذه الطريقة واضحة تماماً في مؤلفات القرن الثالث، سواء كانت كتباً عامة موسوعية الطابع، كالأغاني ومجالس ثعلب، وكل من الأصفهاني وثلعب، من علماء القرن الثالث، أو في رواية دواوين الشعراء السابقين التي يقدم بين يديها إسناد ينتهي إلى أحد هؤلاء الرواد، من رواة الأدب، واللغة في القرن الثاني أو الثالث، ولا داعي لأن نسوق الأمثلة فما أكثرها إذا تصفحت كتاب الأغاني أو مجالس ثعلب.

ونرى في الكثير من الأحيان أن بعض رواة الحديث كانوا يروون الأدب وشواهد اللغة والنحو من الشعر وما كان من قبيله، فكانوا فيها ربما يتخففون شيئاً ما من ضوابط الرواية الدينية، ولكنهم ما كانوا يتساهلون في شيء من ذلك تساهلهم في الجاهلية، لأن نقاد الحديث تركوا فيهم من الأثر العميق ما لا يزول حتى بالجهد والمعاناة.

كما أن رواة الأدب كانوا أول من ألف في غريب الحديث، فقد كان أبو عبيدة (ت ٢١٣) أول من صنف فيه، ثم تبعه عديد من الرواة، كالأصمعي، والأشرم، وابن الأنباري، وابن الأعرابي، وأبو زيد الأنصاري، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وابن قتيبة، وابن دريد، ومحمد بن حبيب، وغيرهم<sup>(١)</sup>.

وتجريح الرجال وتعديلهم عند رواة الحديث، جعل علماء الأدب يعنون بهذه الناحية، وقد قدّم المحدثون في هذا الباب ما يستخرج العجب، فبحثوا عن كل راوٍ وشرّحوه وحلّوه، وكان عمل هؤلاء المحدثين سبباً في أن رجال اللغة والأدب قلّدوا المحدثين، فشرّح الأصمعي، والكسائي وأبو عبيدة، وقطرب، وحماد، وخلف الأحمر، كما شرّح المحدثون رواة الحديث، وقالوا الأقوال المختلفة في تجريحهم وتعديلهم كما قال المحدثون، ولم يكتف المحدثون بالنقد، بل زادوا في ذلك تاريخ الرجل وشيوخه؛ ليعرفوا من ذلك قيمته، ففعل رجال اللغة والأدب ذلك.

وخطا الأدباء خطوة تقليدية أيضاً، فوضعوا الكتب كذلك في تراجم الشعراء وطبقاتهم، فوضع ابن سلام طبقات الشعراء على نسق طبقات المحدثين، وأتى بعده ابن قتيبة فألف أيضاً في الطبقات، وترجم لكل شاعر.

ومقياس المحدثين زماني ومكاني، أو تاريخي وجغرافي، فلما استعمل الرواة الكذب استعمل لهم النقاد التاريخ، واشترطوا معرفة الرجال وطبقاتهم، والعناية بمواليدهم ووفياتهم، واشترطوا تقييد أسماء الرجال باسم البلد الذي حدثوا فيه، وذكروا قصصاً وأخباراً حكموا عليها بالتدليس، بسبب جهل الراوي بتاريخ وفاة المروي عنه، وكذلك فعل علماء الأدب، وقد سبقنا لك نصّاً ذكره أبو الطيب اللغوي فيما يروى عنه السيوطي.

والمحدثون كانوا أسبق إلى هذا العمل تاريخياً، ففي العهد الأموي نرى أحاديث قيلت في جرح الرجال وتعديلهم، ونرى في صدر الدولة العباسية شعبة بن الحجاج، ويحيى بن سعيد القطان، يؤلفان الكتب في نقد المحدثين وبيان صادقهم وكاذبهم، مع أننا لا نعلم في بدء هذا العصر كتاباً أدبياً يصح أن يقال إن موضوعه تراجم رجال الأدب.

(١) انظر الفهرست ١٢٩.

ولعل من أقوى الأدلة على صحة ما ذهبنا إليه، أن الكتب التي اصطبغت بها كتب التراجم الأدبية، صبغة محدثين أكثر منها صبغة أدباء، خصوصاً ما ألف منها أيام سطوة المحدثين كالأغانى مثلاً، فإنك ترى فيه الإسناد على نمط إسناد المحدثين، والتعبير في كثير من الأحيان تعبير حديث.

ولعل من أكثر المظاهر التي تأثرت بها كتب تراجم الأدباء بكتب المحدثين احتجاب شخصية المؤلف في بعض الكتب التي ألفت في هذه القرون، فقد حصروا أنفسهم في دائرة النقل، نقل ما حدثوا به ونقل ما بلغهم عن الرجل، وليس هذا مقصوداً على كتب التراجم، بل هو في أصول كتب الأدب المؤلفة في ذلك العصر، فإذا قرأت في الكامل، للمبرد، أو البيان والتبيين، أو عيون الأخبار، لا تجد للمؤلف شخصية بارزة، مع قدرة مؤلفها الفائقة، وما له من بسطة في العلم والأدب، ولو أحصيت ما للمبرد في الكامل، وما للجاحظ في البيان والتبيين لم تجد له ربع الكتاب ولا خمسه، وإنما له الاختيار والجمع، شأن المحدثين في الحديث. ومن أوجه انتفاع رواة الأدب بجهود رجال الحديث: أنهم وضعوا شروطاً خاصة لراوى الأدب واللغة، على نحو ما فعل رجال الحديث، فرجال الحديث يشترطون في الراوية أن يكون ثقة ضابطاً لما يرويه، ويتحقق هذا، في المسلم، العاقل، البالغ، السالم من أسباب الفسق، وخوارم المروءة. وأن يكون مع ذلك متيقظاً لما يرويه، غير غافل، حافظاً إن حدث من حفظه، فاهماً إن حدث على المعنى، فإن اختل شرط من هذه الشروط لم تقبل روايته<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

فوضع علماء الرواية الأدبية شروطاً مماثلة إلى حد كبير، فيقول صاحبى: «تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات، ويتقى المظنون»<sup>(٢)</sup>.

أما ابن الأنبارى فقد صرح بقياس رواية الأدب على رواية الحديث، ثم ذكر بعض ما ينبغي أن يتوافر عند راوى الأدب فقال: «يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً، كما يشترط في ناقل الحديث، لأن به معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقله ما اشترط في نقله»<sup>(٣)</sup> ثم أضاف كمال الدين بن الأنبارى قوله «فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله».

وقد أوجبوا الإسناد قديماً في نقل اللغة لوجوبه في الحديث، إذ بها معرفة تفسيره وتأويله،

(٣) لمع الأدلة: ٣٥

(١) المزمع ١/١٨٢.

(٢) المزمع ١/١٨٣.

وكانت اللغة قائمة بالشعر والخبر، وهما يرويان عن الرجال والصبيان والعبيد والإماء من العرب، فاشترطوا في ناقل اللغة العدالة بحسب ما يناسب اللغة، ولذا قبلوا نقل أهل الأهواء المبتدعين ممن لا تكون بدعتهم حاملة لهم على الكذب<sup>(١)</sup>، ورفضوا المجهول الذي لم يعرف قائله؛ خوفاً من أن يكون مولداً فتدخل الصنعة على اللغة.

بل إن بعض الفقهاء قد عرضوا لأمر رواة اللغة والأدب، فاشترطوا العدالة أيضاً في روايتها ومن هؤلاء الفقهاء العز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ)<sup>(٢)</sup>.

ومما اشترط العلماء في راوي الأدب واللغة: أن يكون الأثر معروفاً ناقله وقائله، وردوا من الآثار واللغات ما كان مجهول القائل أو الناقل، ورفضوا الاحتجاج به، وهذا الشرط هو في الحقيقة مكملٌ لشرط العدالة، لأن الجهل بالناقل أو القائل يوجب الجهل بالعدالة<sup>(٣)</sup>.

واعتبروا من اللغة متواتراً وأحاداً ومرسلاً ومنقطعاً وأفراداً ونحو ذلك، ولقد جرى رواة الأدب رواة الحديث في كثير من الدقائق العلمية. من ذلك: مراتب الألفاظ المستخدمة في الجرح والتعديل، فقد فصل أبو حاتم الرازي (ت ٣٢٧) صاحب الجرح والتعديل هذا الأمر فقال: «ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل له: (صدوق) أو (محل الصدق) أو (لا بأس به)، فهو من يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية وإذا قيل: (صالح الحديث) فإنه يكتب حديثه للاعتبار»<sup>(٤)</sup>.

وقد أخذ رواة الأدب بما أخذ به رواة الحديث، فكثيراً ما يتلقى الباحث في كتب الرواة بألفاظ مثل (ثبت أو ثقة، أو صدوق).

فالخطيب البغدادي عند ترجمته لابن الأعرابي يقول عنه: (ثقة)، وفي موضع آخر يقول عنه أيضاً: «كان أعلم الناس باللغة موثقاً فيما يرويه»<sup>(٥)</sup>.

ويعدل الأصمعي فينقل قوله يحيى بن معين (ت ٢٣٣): «الأصمعي ثقة»<sup>(٦)</sup> كما ينقل عن أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥) قوله عن الأصمعي: (صدوق)<sup>(٧)</sup>.

وقد اختصصت الخطيب البغدادي بالحديث؛ لأنه بما يصدر من أحكام بشأن من يتعرض لتراجمهم من الرواة يجعلنا أكثر اطمئناناً، فهو من أقدر العلماء على النظر في أمر الرواة، وإحلالهم أماكنهم من الوثيقة أو التجريح فهو من رجال الحديث، وله كتاب (الكفاية في معرفة أصول الرواية) يبحث فيه شروط الرواية وأحكام قبولها.

(١) الراعي: تاريخ آداب اللغة العربية ١/١٢٥. (٥) تاريخ بغداد ٥/٢٨٢.

(٢) المزهر: ١/٨٣.

(٦) تاريخ بغداد ٦/٣٢٩.

(٣) لمع الأدلة: ٤٧.

(٧) المرجع السابق ١٠/٤١٨.

(٤) الجرح والتعميل: ١/٣٧.

أما ألفاظ الجرح فلها أيضا مراتبها عند رواية الحديث، ورواية الأدب على السواء، فمنها (كذاب) وهي أعلاها، ثم (تكلّموا فيه) ويلي ذلك (لم يعبأ به) ولكل منها مرتبة. فأبو زيد الأنصاري يُسأل عن أبي عبيدة، والأصمعي فيقول: «كذابان» ويقول الففطى في شأن نصر بن علي بن منصور: «تكلّم فيه» وفي موضع آخر يقول: «هجرت روايته»<sup>(١)</sup>.

وهناك بعد هذا، بعض المفاهيم الجزئية الهامة، التي أخذ بها رجال الأدب عن رجال الحديث في حكمهم على الرواة، من هذه المفاهيم: (المعاصرة حجاب) ويعنون بهذا أن المعاصر إذا أصدر حكماً بشأن من عاصره - في مقام التجريح - فإنه ينبغي ألا يؤخذ بهذا الحكم، فربما يكون وراء توهينه لمعاصره بواحد ذاتية من حقد، أو منافسة، أو خصومة، وقد يكون لهذا المعاصر من القدر ما يستحقه، ولكن أهل جيله وأقرانه ومعاصريه عموماً لا يقرون بهذا، أولاً يتبينونه بوضوح؛ لما يحجبه عنهم من اعتبارات المعاصرة.

وقد حذا رواية الأدب حذو رواية الحديث، فقالوا: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يقدر في العدالة»<sup>(٢)</sup>.

وقد طبق السيوطي هذا المعيار بشأن مناقشته لتجريح نبطويه، والأزهري لابن دريد، وهو معيار جدير بالنظر من جانب الأحكام الصادرة بشأن الرواة.

ومن أوجه تأثر رواية الأدب والفقه برواية الحديث أنهم بدءوا في رواية اللغة والأدب بداهم في رواية الحديث، فكانوا يذكرون السند فيقول، ثعلب - مثلاً - في أماليه: حدثني أبو بكر بن الأنباري عن أبي العباس عن ابن الأعرابي قال: لحن الرجل يلحن لحنا فهو لاجن. إذا أخطأ، ولحن يلحن لحنا فهو لحن، إذا أصاب وفظن.

ولكن علماء اللغة والأدب لم يستمسكوا بذلك طويلاً، كما استمسك المحدثون، لما سبق أن ذكرنا، ولذلك لم يكن لنا معجم لغوي مستند، كمسند البخاري ومسلم، والسبب في ذلك أن اللغة أوسع جداً من الحديث فلو اتبع في كل كلمة وكل اشتقاق الإسناد، لبلغ المعجم حدّاً لا يقدر، ولأن اللغة - فيما عدا ألفاظ القرآن - ليس لها من التقديس ما للحديث، كذلك مما اتبع في اللغة على غط الحديث، أنهم رتبوا ما ورد من اللغة ترتيب أهل الحديث، ففصيح وأفصح، وجيد وأجود، وضعيف، ومنكر، ومتروك، كما فعلوا في الحديث من صحيح، وحسن، وضعيف فقالوا: «إن اللغة التي ورد بها القرآن أفصح مما في غيره، وقالوا: أو في

(١) إنباء الرواة ٢/٢٥٨هـ

(٢) انظر الراجعي. تاريخ آداب العرب ١/١٦٦هـ

بالعهد، أفصح من وثى بالعهد، لأن الأولى لغة القرآن، وقالوا: المِزْرَاب لغة في الميزاب وليست فصيحة. وقالوا: الخوى: الجوع. مقصور وقدمده قوم وليس بالعالى، وقالوا: رضبت الشاة. لغة مرغوب عنها، والفصيح رضت، وقالوا: دِمْعَةٌ عيني (بكسر الميم) لغة رديئة». والظاهر أنهم راعوا في تفضيل لغة على لغة، وجعل بعض اللغات أفصح من بعض، وقبول بعض اللغات واللهجات دون بعض، أمورا كثيرة منها: أن الكلمة إذا نطقت بها جملة قبائل كانت خيرا من الكلمة تنطق بها قبيلة واحدة، ومنها أن الكلمة إذا وردت على القياس النحوى والصرفى فضلوا على غيرها، ومنها أن الكلمة إذا رواها علماء كثيرون كانت أصح من الكلمة التي رواها راوٍ واحد.

\* \* \*

## التدوين

المقصود بالتدوين: الكتابة، وقد كانت الكتابة معروفة للعرب في العصر الجاهلي، بدليل وجود إشارات إليها في أدب ذلك العصر، كقول طرفة بن العبد:

كسُطُورِ الرِّقِّ رَقَّشَهُ بِالضَّحَى مَرَقَّشٌ يَشْمُهُ

ولكن وجود الكتابة في زمان أو مكان، ليس معناه شيوعها وانتشارها، شأنها شأن كل شيء في الوجود، فقد تكون موجودة ولكنها قليلة، وذلك هو ما كان في العصر الجاهلي، فقد كانت الكتابة موجودة ومعروفة لديهم، ولكنها كانت بنسب قليلة قد تصل إلى حد الندرة أحياناً، فكانت غالبية الشعب لا تعرف القراءة والكتابة، وبخاصة بين البدو، وسكان الصحراء.

وقد ذهب الكثير من الباحثين<sup>(١)</sup> إلى أن تدوين العلوم والأخبار لم يحدث إلا في منتصف القرن الثاني للهجرة، ولكن هذا لا يمكن أن نسلم به على إطلاقه، فالتدوين بدأ منذ القرن الأول، بل كان قبل الإسلام تدوين، ولقد كان هذا التدوين كثيراً في البلاد المتحضرة، كاليمن والحيرة، وقليلاً في بلاد الحجاز، فالْحَمِيرِيُّونَ في اليمن دونوا كثيراً من أخبارهم وحوادثهم ونقشوها على الأحجار، ولا تزال آثارهم في ذلك تستكشف بين حين وآخر<sup>(٢)</sup>.

وقد أبان بعض الباحثين عن هذه القضية، فذكر أن حماد الراوية، كان عنده كتب فيها أخبار الجاهلية وأنسابها وأشعارها، بعضها كتبه بنفسه، وبعضها كُتِبَ من قبله، فقرأه واستفاد منه في تدوين كتبه.

قال حماد الراوية: «أرسل الوليد بن يزيد إلى بمائة دينار وأمر يوسف بن عمر بحملي إليه على البريد، قال، فقلت: لا يسألني إلا عن طرفة قريش وثقيف، فنظرت في كتابي قريش وثقيف، فلما قدمت إليه سألتني عن أشعار بلي، فأنشدته منها ما استحسنته، ثم قال: أنشدني في الشراب - وعنده وجوه من أهل الشام - فأنشدته»<sup>(٣)</sup>.

وقد كان أمر كُتِبَ حماد المشتعلة على شعر الجاهلية معروفاً مشهوراً، حتى إن الوليد بن

(١) انظر الراقص: في تاريخ آداب العرب ٢٩٠ وأحمد زكي (شيخ الروية) في تاريخ الحضارة ص ٨٣ و ٨٤ ومحمود

المنجودي في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق م ٤ ص ١٠٦.

(٢) انظر. فجر الإسلام ١٩٩ وما بعدها، والأدب الجاهلي ص ٢٠٣ وما بعدها.

(٣) الأغاني ٩٤/٦.

يزيد بن عبد الملك - حين أراد أن يجمع ديوان العرب، وأشعارها، وأخبارها وأنسابها ولغاتها - استعار من حماد، ومن جناد بن واصل الكوفي ما عندهما من الكتب والدواوين، فدوّنه عنده ثم رد إليها كتبها<sup>(١)</sup>.

وقد بعث النبي ﷺ ولم يجد لإفشاء العلم في الناس إلا أن يكثر فيهم من يقرأ، ومن يكتب، فحمل المسلمين على تعلّم الكتابة، فكان إذا أسر جماعة من العرب وصادف فيهم أناساً يقرءون ويكتبون، ولم يكن لأحدهم مال يفتدى به نفسه، يأمره بأن يعلم عشرة من أولاد المسلمين القراءة والكتابة، وبهذه الطريقة فشت الكتابة في قريش وغيرها وكان يقول: «قَيّدوا العِلْمَ بالكتابة»<sup>(٢)</sup>.

وكثر التدوين منذ أوائل عهد الصحابة، وقوى في أيام التابعين، فعبد الله بن عباس (ولد قبل الهجرة بثلاث سنوات وتوفي سنة ٦٩ هـ) كانت معارفه متعددة الجوانب في الشعر، والأنساب، وأيام العرب في الجاهلية والغزوات، وسيرة النبي محمد ﷺ، فلا يتصور أنه لم يدون كل هذه المعارف<sup>(٣)</sup>.

وتعتبر المصادر الإسلامية ابن عباس أبا جذوة تفسير القرآن، وبالتالي رائد دراسات النصوص العربية، ولذلك فقد أطلق عليه «ترجمان القرآن».

ولقد نسب إليه أنه كان عالماً بالفقه والتاريخ الجاهلي، واللغة والشعر، وهنا نتساءل: هل كان عالماً بكل هذه المجالات مهتماً بتدريسها والبحث فيها دون أن يكون عنده شيء مدون؟

إن هذه القضية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضايا أخرى تتصل بالتراث العربي، فهل كان عند العرب في الجاهلية تراث مكتوب؟

يرى بعض الباحثين - والنفس أميل إلى ما رأوه - أن المعلومات التي وصلت إليهم عن بداية العمل في هذا المجال (التدوين)، وكذلك عن الكتب التي جاءتنا عن تلك الفترة، فترة ظهور الإسلام وعصر الراشدين، وعلى بحث المواد التي وصلت إليهم، فتوضح لهم هذه المصادر أن المؤلفين في تلك الفترة (صدر الإسلام)، مع ما يبدو من تناقل جهودهم شفاهاً كانوا يتلقون المادة بعضهم عن البعض اعتماداً على نصوص مدونة. ولقد عرف (فون كيرير)، و (شينجر)، و (جولد تسيهر)، و (ناصر الدين الأسد) وغير هؤلاء قدرًا من

(١) الفهرست ٣٤.

(٢) محمد كرد علي: الإسلام والحضارة العربية ١٦٢/١.

(٣) تاريخ التراث العربي ١ / ١٧٦ لفؤاد سرجين.

المعلومات الخاصة بهذه المرحلة المبكرة، ولم يخامرهم الشك في صحتها، والمهم عندنا أنه كثرت التدوين منذ أوائل عهد الصحابة، وقوى أيام التابعين.

فهذه كلها - ومثلها كثير - أخبار صريحة الدلالة على أن هؤلاء الرواة قد وجدوا أمامهم بعض التراث الجاهلي مكتوباً قبل عهدهم، وأنهم قرءوها وتدارسوها وأخذوا منها، ومن هنا كانت الدواوين التي صنعوها أو المجموعات التي اختاروها قائمة - في أساسها - على ما كان مدونا قبل عصرهم وعلى الرواية الشفوية.

ومن الكتب التي دونت في عهد الصحابة، والتابعين ما روى أن زيد بن ثابت أَلَّفَ كتاباً في علم الفرائض، وعبد الله بن عمر كَتَبَ الحديث، وألف كتاباً في قضاء عليّ على عهد ابن عباس.

ولعل ذلك من الأمثلة الدالة على وجود التدوين في صدر الإسلام وقد قال ابن شهاب الزهري: «خرجنا مع الحجاج بن يوسف إلى الحجّ، فلما كنا بالشجرة قال: تبصروا الهلال، فإن في بصرى عهدة، فقال له نوفل بن مساحق: أتدرى ممن ذاك؟ ذاك من كثرة نظرك في الدفاتر»<sup>(١)</sup>. هذا فضلاً عن أن «الدفتّر» قد ورد ذكره في الشعر الإسلامي المبكر فقد قال جندب بن المثنى الطهوي:

هَلَا بِحَجْرٍ يَارَبِيعُ تَبْصُرُ قَدْ قَضَى الْأَمْرَ وَجَفَّ الدَّفْتَرُ<sup>(٢)</sup>

وهذا عبيدة بن عمرو السلماني (ت سنة ٧٢هـ) دعا بكتبه عند قومه فمحاها، وقال: «أخشى أن يليها أحدٌ بعدى فيضعوها في غير مواضعها».

ويروى لنا أن موسى بن عقبة أخبر أن كريب بن مسلم (المتوفى سنة ٩٧هـ=٧١٥م) تلميذ ابن العباس قد أودع عند موسى بن عقبة حمل بعير من مؤلفات أستاذه، وكان عليّ بن عبدالله بن العباس المتوفى (سنة ١١٨هـ=٧٣٦م) يكتب بين الحين والحين إلى موسى بن عقبة راجياً أن يرسل إليه صحيفةً ما من مؤلفات والده، ثم ينسخها ويعيدها إليه<sup>(٣)</sup>.

فهذه أمثلة بيّنة على أن القوم قد عرفوا التدوين بالمعنى الذي نعرفه اليوم، منذ صدر الإسلام، وقد وردت ألفاظ مثل: السفر، والزيور، والتوراة، والإنجيل عند اليهود والنصارى من العرب، وعلى ما يبدو أن هذه الكتب الدينية قد بلغت في زمن الخليفة الثاني عمر بن

(١) تقييد العلم ١٤٠.

(٢) أدب الكاتب ١٠٨.

(٣) تاريخ التراث العربي ١٧٦/١ وانظر طبقات ابن سعد ٢١٦/٥ ومصادر الشعر الجاهلي ٣٩.

الخطاب من الكثرة والانتشار ما كان يخشى منه الضلال والانصراف إليها عن قراءة القرآن، فقد قال القاسم بن محمد: «إن عمر بن الخطاب بلغه أنه قد ظهر في أيدي الناس كتب فاستنكرها وكرهها وقال: (أيها الناس إنه قد بلغني أنه ظهرت في أيديكم كتب فأحبها إلى الله أعد لها وأقيسها، فلا ييقن أحد عنده كتابا إلا أتاني به فأرى فيه رأياً)، قال: فظنوا أنه يريد أن ينظر فيها ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف فاتوه بكتبهم فأحرقها بالنار»<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن لفظة الكتب هنا تعني: الكتب الدينية، ولكنها تحمل أيضاً سائر الكتب، فالخوف من الضلال والانصراف إلى هذه الكتب عن القرآن الكريم ينسحب على الكتب جميعها، وقد تتضمن هذه الكتب بعض ما كان يدونه الجاهليون من كتب حكيمهم وعلمهم، وقد تتضمن كتب الأدب والأخبار الجاهلية، التي تقص أخبار الجاهلية وأشعارها بما فيها من أيام ووقائع ومنازعات، فتثير الخصومات، وتحمي حمية الجاهلية، مما لا تحمد عقباه، فإذا كانوا آنذاك يهونون عن رواية الشعر الجاهلي الذي يحض على هذه المنازعات، فإن الأولى أن يحرقوا ويحرقوا تلك الكتب التي تشتمل على هذه الأخبار والأشعار.

ولا يكاد ينتصف القرن الأول حتى نرى قيام نادٍ في مكة، فيه مكتبة عامة، تحوى كتباً في شتى الموضوعات، يؤمها الناس فيقرءون ما يشاءون منها، فقد اتخذ عبد الحكم بن عمرو بن عبد الله بن صفوان الجمحي بيتاً، فجعل فيه شطرنجات، ونردات، وقرقات، ودفاتر، فيها من كل علم، وجعل في الجدار أوتاداً! فمن جاء علّق ثيابه على وتد منها، ثم جرّ دَفْتراً فقرأه، أو بعض ما يلعب به فلعب به مع بعضهم<sup>(٢)</sup>.

فلم يكن الاعتماد على الحفظ فقط، بل كان يعتمد إلى الصحف، وهل أدل على هذه النهضة العلمية التأليفية المبكرة في القرن الأول من أن خالد بن يزيد بن معاوية - وقد كان خطيباً شاعراً وفصيحاً جامعاً، وجيد الرأي كثير الأدب - قد انصرف إلى العلم وتأليف الكتب وترجمة بعضها إلى العربية، فكان أول من ترجم كتب النجوم والطب والكيمياء<sup>(٣)</sup>.

وقد كُتِبَتْ صحف من الحديث في عهد الرسول ﷺ، كالذي روى البخارى عن أبي هريرة: أن خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث، عام فتح مكة، بقتيل منهم قتلود، فأخبر

(١) ابن هشام: السيرة ٦٨/٢.

(٢) انظر (الأغاني ٢٥٣/٤) وانظر محمد كرد علي في: (الإسلام والحضارة العربية ١/٦٦٢).

(٣) (البيان والتبيين ١/٣٢٨).

بذلك النبي ﷺ، فركب راحلةً فخطب فقال: إن الله حبس عن مكة القتلى<sup>(١)</sup>، وسلط عليهم رسول الله ﷺ والمؤمنين، وأنها لم تحل لأحد قبلي، ولم تحل لأحد بعدى، ألا وإنها أحلت لي من نهار، وأنها ساعتى هذه، حرام لا يحتل<sup>(٢)</sup> شوكتها، ولا يعضد شجرها، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد<sup>(٣)</sup> فمن قتل له قتيل فهو بخير النظرين: إما أن يعقل، وإما أن يقاد أهل القتل.

فجاء رجل من أهل اليمن فقال: «اكتب لي يا رسول الله» - يريد أن يكتب الخطبة التي سمعها منه - فقال ﷺ: «اكتبوا لأبي فلان».

وكذلك ما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص من أنه كان يكتب كل ما سمع من رسول الله ﷺ<sup>(٤)</sup>.

وقد أراد بعض العلماء التوفيق بين هذه الأحاديث المتضاربة، فقالوا: إن النهي عن الكتابة كان وقت نزول القرآن خشية التباس القرآن بالحديث<sup>(٥)</sup>.

وقد سُجِّلت الأحاديث في هذه المرحلة في كراريس صغيرة، أطلقوا على الواحد منها اسم (الصحيفة أو الجزء) وتمت هذه المرحلة في عصر الصحابة وأوائل التابعين.

هذه الأخبار في جملتها تدلنا على أن التدوين لم ينشأ في العصر العباسي كما يزعم بعضهم، ولكنه كان قبل ذلك.

ويبدو أن التدوين كان على غير نظام، فالعلم كله في نظرهم شيء واحد، والعالم غير متميز، فمسألة في التفسير، ومسألة في التاريخ، ومسألة في الأدب، ومسألة في التشريع، وكلها علم، ليس بينها من فرق، والعالم يعرض لكل ذلك دون أن يشعر بأنه ينتقل من حدود علم إلى حدود علم آخر، ثم أخذ العلم يتركز.

فالتحديد الدقيق، والتخصُّص المعروف عندنا الآن لم يكن معروفًا آنذاك، فالفصل الحاسم بين من يطلق عليه نحوي، أو راوٍ، أو أعرابي، أو مؤرخ، أو أديب، أو لغوي لم يتحقق واقعيًا، فقد كانوا يتبادلون المواقف ويتعاونون.

ومع ذلك فإن المسألة تزداد وضوحًا إذا نحينا من اعتبارنا قيد الدقة، وأخذنا بعموم الشهرة، فإننا سنجد أن كثيرًا من العلماء في هذا الدور قد غلبت عليهم شهرة خاصة، بحيث

(١) شك البخاري في أنها القتل أو القيل وهذا دليل ساطع على تحقيق البخاري.

(٢) لا يقطع.

(٣) أى لمن يريد التعريف بها والمناداة عليها.

(٤) فجر الإسلام ٢٥٠.

(٥) المرجع السابق ٢٥٠.

إذا ذكر اسم أحدهم ارتبط في الأذهان بصفةٍ قد اشتهر بها فينسب إليها: نحويًا، أو راويًا، أو مؤرخًا، أو أديبًا، أو أعرابيًا، فأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) كان راويةً للكلام العرب شعراً ونثرًا، وله آراء نقلت عنه في فهم النصوص ونقدها، ومع ذلك فهو أحد أئمة القراءات، والأصوات والنحو، والأصمعي (ت ٢١٧) أحد أئمة الرواة المشهورين للكلام العرب، ألف في اللغة والأدب، مثل كتاب (فحولة الشعراء) و (الخليل). والكتاب الأول يفيد فيه دارس الأدب كما يفيد دارس اللغة، وإنَّ الأمر ليزداد صعوبة إذا أردنا أن نفرص بين اللغوى والأديب.

لكن إذا لم يكن الفصل بين دارس اللغة، ودارس الأدب قديمًا - ممكناً بصورة حاسمة - فإن الفصل ممكن في مادة الكتاب الواحد الذي يحوى ما ينسب إلى اللغة، وما ينسب إلى الأدب، فمن الممكن استخلاص العناصر التي تنتسب إلى صحة النص، وما يتعلّق بذلك، والعناصر التي تنسب إلى جماله وفنه، كما أن الدارسين أنفسهم يغلب على الواحد منهم طابع معين، يمكن به نسبة الرواة أو النحاة أو الأديباء أو المؤرخين، وبناء على ذلك اشتهر الخليل بأنه عروضى لغوى، وسيبويه بأن نحوى، والأصمعي بأنه راوية، لا باعتبار التخصص الحاسم، بل باعتبار الطابع الغالب.

ولما اتسعت دائرة العلم وكثرت جزئياته، أصبح أكثر العلماء لا تتسع قدرتهم للإحاطة بها، فغلب على كل طائفة منهم ميل خاص إلى بعض المسائل اشتهر به، فمنهم من غلبت عليه نزعة التشريع، ومنهم من غلبت عليه نزعة التاريخ.. وهكذا، وبوضوح هذه النزعات على توالى الزمان أخذت المسائل المتشابهة، يتجمع بعضها حول بعض، فتميزت العلوم نوعاً ما، وفضلاً عن ذلك فإنه حين تميزت هذا التميز لم تكن منظمة في نفسها، فمسائل في الفقه مبعثرة، وثانية في التاريخ مبعثرة ومسائل في النحو، واللغة، والبيان مبعثرة وهكذا... وانظر في هذا منهج «البيان والتبيين» للجاحظ، و«الكامل» للمبرد و«عيون الأخبار» لابن قتيبة.

فجاء العلماء بعد يدخلون عليها التنظيم شيئاً فشيئاً، يجمعون المسائل المتشابهة في موضع واحد، ويؤوبون لها باباً خاصاً، حتى وصل في آخر العصر العباسى الأول إلى ما رأينا، وزاد من أتى بعدهم في ذلك التنظيم، حتى كان من ذلك بعد.. مثل: كتاب الموطأ في الحديث، وكتب أبي يوسف ومحمد والشافعى في الفقه، وتاريخ السيرة، وتاريخ الفتوح، والطبقات وكان الحديث في أول الأمر يشمل كل ذلك، ثم أخذت فروعه تنفصل عنه شيئاً فشيئاً، وتميز بأسمائها وكتبها.

وفي العصر الأموى ضُمَّت التسجيلات المتفرقة في الحديث، وتم هذا في الربع الأخير من القرن الأول للهجرة، والربع الأول من القرن الثانى.

وأما العلوم اللسانية فكان مبعثها أيضاً دينياً، فأهم سبب لوضع النحو المحافظة على القرآن من أن يلحن الناس فيه، وأهم باعث لجمع اللغة معرفة لغة القرآن وتفسير غريبه وهكذا، ثم تحول بعد ما كان وسيلة إلى غاية تقصد لذاتها.

ويظهر مما عثرنا عليه أن التدوين بدأ بتقييد العلم من غير أن تظهر فيه للمؤلف شخصية ما، وليس له إلا الجمع، وكانت الكتب عبارة عن صحف يكتب عليها، وقد تكون صحفاً مفرقة مبعثة، فلما دخل الفرس والروم في الإسلام، وكانوا ذوى حضارة قديمة وكتب مؤلفة من قبل، أدخلوا على اللغة العربية، بعد أن تعلموها، نظام تأليف الكتب بالمعنى الذى نفهمه الآن، من جمع ما يتعلق بالموضوع الواحد في كتاب واحد، ولكن ما كتب في عصر الأمويين لم يصل إلى أيدينا منه إلا القليل، وأغلب هذه الكتب أخذت من العلماء عن طريق الرواية، وأدجت في كتب العباسيين التى كانت أتم نظاماً وأرقى في فن التأليف، وبعض هذه الكتب الأموية كانت موجودة في العصر العباسى وما بعده، فابن النديم يقول: إنه رأى صفحات أبى الأسود الدؤلى في النحو، وإنه رأى كتاب عبيد بن شرية في الأمثال، وابن خلكان يقول: إنه رأى كتاب وهب بن منبه في تاريخ اليمن، ولكن في عهدنا هذا لم يصل إلينا شيء يصح أن يوثق به إلا قليلاً<sup>(١)</sup>.

ذكرنا أن عصر بنى أمية كانت فيه مذكرات، أو صحائف، ثم أقبل العصر العباسى بحضارته العظيمة، وخالطت العرب أمماً ذات مدنية - كما ذكرنا - ولها عهد قديم بالتأليف، وقد كلت القوة المحافظة من كثرة ما توارد عليها من أنواع العلوم، ومسائل الفنون، فكانت الحاجة إلى التصنيف شديدة، ولا سيما بعد أن اهتموا إلى نظام طرقه ممن عاشروا من الأمم العريقة في العلوم والحضارة، فنشطت العقول، وهبت الفطن، وثار العزائم للجمع والتدوين.

ومن الأسباب التى دفعت العلماء إلى التدوين، رغبة الأمراء في التعلّم والتأدّب، وعدم استطاعة بعضهم حضور مجالس العلم، ورغبتهم كذلك في تأديب أولادهم، وخوفهم من فقدان العلماء بسفر، أو بموت، أو بسبب آخر، وقد كان أكثرهم رحالة، وكذلك رغبة العلماء أنفسهم في تعليم أولادهم وأفلاذ أكبادهم، وخشيتهم الموت قبل إتمام ذلك.

ومبدأ تلك النهضة المباركة زمن المنصور، أى سنة ١٤٣ هـ فإنه تقدم إلى الأئمة والفقهاء أن يجمعوا الأحاديث والفقهاء، وبذل لهم في ذلك الأموال الطائلة، ثم أوعز إلى العلماء والمترجمين من السريان الفرس وغيرهم، أن ينقلوا إلى العربية من كتب الألسنة الأخرى،

(١) انظر (فجر الإسلام: ٢٠٢).

فترجم الكثير من الطب والمنطق وغيرها، وكانت عبارة التأليف من ابتداء تدوين العلوم إلى حوالى القرن الرابع خالية من التعقيد، حسنة الأسلوب متينة التركيب، ولا سيما علوم الأدب أصولاً وفروعاً، حتى كتب القواعد من اللغة.

أما عصر البويهيين، أو قل المائة الثانية، والثالثة للعصر العباسى، وهو عصر الإسلام الذهبى للعلم خاصة، ففيه نضجت العلوم على اختلاف أنواعها، وتم نماؤها، وظهرت الكتب الواقية فى أكثرها، وانتقل العلم فى مدائن كثيرة من المملكة العربية، يتنافس ملوكها وعلمائها فى ترقية العلوم، وتأليف الأسفار، فكان العلم فى هذا العصر أكثر ثمرًا وأصح نتاجاً؛ لكثرة أماكنه ووفرة الذين عنوا بتعاهده، وفيه تكونت المعاجم اللغوية وكتب التاريخ والجغرافيا، ويمتاز هذا العصر بكثرة المكتبات الكبرى فى مصر والعراق والأندلس وغيرها، وباشتغال العلماء بالتأليف فى كل العلوم، وكانت عبارة التأليف لا تزال راقية بليغة فى أكثر الكتب، وإن امتدت إلى بعضها يد السجع، ولكن كان متقناً بليغاً.

أما عصر السلجوقيين فهو عصر الجمع والاختصار، وكأنى بالعلماء لما رأوا ما توالى على المملكة الإسلامية من الفتوح؛ وما لحقها من التخريب وشاهدوا أو سمعوا بضياح الكتب بمصر والشام وفارس والأندلس بسبب الفتن والحوادث، عمدوا إلى الاحتفاظ بتلك الآثار الباقية واكتنازها بالتلخيص والجمع، مع حذف الأسانيد بحيث تجتمع الحقائق الكثيرة فى الحجم الصغير، ويكون الكتاب الواحد زبدة عشرات من الكتب، فصنفوا مؤلفات واقية بينها طائفة من المعاجم التاريخية، والجغرافية، وغيرها، وهى أهم ما بين أيدينا من كتب العلم العربية، وإن كان بعضها قد صدر بعد هذا العصر بسنين قليلة لكن يعد من ثماره، ثم كادت جذوة العقول تخدم، وقل الابتكار والاقتراح حتى جرف سيل التتار ذلك الأثر الجميل. وكانت عبارة التدوين فى أكثر الكتب سهلة مفهومة، وتكلف السجع والبديع كان فى القليل منها.

ومن أشهر كتاب هذا العصر القاضى الفاضل، (توفى بالقاهرة سنة ٥٩٦) وهو كاتب الديار المصرية، وزعيم الطريقة الإنشائية الفاضلية، ووزير صلاح الدين الأيوبي، وطريقه مؤسس على أصول السجع والبديع، إلا أنه غالى فى التورية والجناس، حتى أصبحت الصناعة فى هذا العصر صناعة عليها سمة الكلفة، ومنهم بالأندلس ابن زيدون المتوفى سنة ٦٢٣، ومن مشهورى الكتاب الحريرى المتوفى سنة ٥١٦، والزنجشردى المتوفى سنة ٥٣٨ وابن الأثير صاحب المثل السائر المتوفى سنة ٦٣٧ وغيرهم.

هؤلاء العلماء الأفاضل، تطالعنا آثارهم فيما يعرف حالياً بالمخطوطات العربية.  
فيا ترى ما المراد بكلمة المخطوطات..؟

المخطوطات: جمع، مفردة، مَحْطُوطَةٌ، أو مَحْطُوطٌ والمراد بالمخطوطة، أو المخطوط: الكتاب المخطوط بخط عربي، سواء كان في شكل لفائف، أو في شكل دفتر، أو كتيب، أو كرّاس، أو صحف، وأياً ما كان حجم هذا الكتاب.  
ومن ثم، فإن الرسائل، والعهد، والمواثيق، والصكوك والنقوش، تخرج عن حدود هذا الكتاب المخطوط.

\* \* \*